ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الذكاء الاصطناعي ومستقبل العدالة الجنائية في ظل رؤية المملكة 2030

Artificiel Intelligence and the Future of Criminal Justice Under Vision 2030

د. إلهام علي محمد معوض

أستاذة القانون الجنائي المساعد– كلية الشريعة – قسم الأنظمة– جامعة القصيم– السعودية

Email:141389 @qu.edu.sa

تاريخ إرسال البحث: 6 / 1/ 2025 تاريخ قبول البحث: 15/ 2 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مقومات وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. تتناول الدراسة مفهوم ودور الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية وتعزيز كفاءته، ومعرفة تأثير الخوارزميات في دعم القرارات القضائية واثر ذلك على حقوق المتهمين. بالإضافة إلى ذلك تسعى الدراسة إلى تحديد طرق دمج الذكاء الاصطناعي في النظام التشريعي السعودي، ووضع تأصيل قانوني وأخلاقي لاستخدامه في الإجراءات الجنائية. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي، وتستخدم المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات. توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يعد فرصة لتحسين العدالة الجنائية، ولكن يجب أن يتم استخدامه بحذر ومسؤولية لضمان حماية الحقوق وتحقيق العدالة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العدالة الجنائية، رؤية 2030، التحول الرقمي، النظام التشريعي السعودي، الأخلاق.

ABSTRACT

This study aims to investigate the components and challenges of using artificial intelligence (AI) in the criminal justice system in the Kingdom of Saudi Arabia in light of Vision 2030. The study addresses the concept and role of artificial intelligence in achieving criminal justice and enhancing its efficiency, and the impact of algorithms in supporting judicial decisions and the impact on the rights of defendants. In addition, the study seeks to identify ways to integrate AI into the Saudi legislative system and develop a legal and ethical basis for its use in criminal procedures. The study adopts the descriptive and inductive approach and uses primary and secondary sources to collect data. The study concludes that AI is an opportunity to improve criminal justice, but it must be used cautiously and responsibly to ensure that rights are protected and justice is achieved.

Keywords: Artificial Intelligence (AI), criminal justice, Vision 2030, digital transformation, Saudi legislative system, ethics.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

يحظى الذكاء الاصطناعي باهتمام بالغ من القيادة السياسية السعودية، حيث أكد ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في كلمته خلال قمة العشرين 2019 في أوساكا: (نحن نعيش في زمن الابتكارات العلمية والتقنيات غير المسبوقة ونمو غير محدود، ويمكن لهذه التقنيات الجديدة، مثل: الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، في حال تم استخدامها على النحو الأمثل أن تجنب العالم الكثير من المضار، وتجلب له الكثير من الفوائد الضخمة).

وقد سعت العديد من الدول لاستخدام التقنيات الحديثة بشكل مختلف في جوانب الحياة. ومن أهم هذه التقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك بفضل مقدرته على تحليل البيانات بدقة واستخراج نتائج ذات مصداقية. وعلى المستوى العالمي أخذت العديد من الدول في الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وإدراجها في الانظمة الجنائية الخاصة، من اجل تحقيق العدالة وتطبيق القانون وتحسين الخدمات القضائية، فضلاً عن تيسير جهود الموظفين العاملين في مختلف مراحل عملية العدالة الجنائية في الوقت الحاضر. وقد أصبحت خوارزميات الذكاء الاصطناعي فاعلة في المهام الأساسية المتمثلة في تقييم المخاطر (LAPSHIN، KORNEEV، KILIMBAEV، 2020).

وقد ذكر الخالدي (الخالدى، 2021) بالرغم من المزايا العديدة التي قد يضيفها دمج الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة الجنائية، فإنه ليس خالياً من التحديات. فمثله كمثل أي تقنية أخرى، ينطوي الذكاء الاصطناعي علي فرص وتحديات. وتتضمن المخاطر المخاوف المتعلقة بحماية البيانات الشخصية؛ والتحيز في البيانات الذي قد يؤدي إلى تباين في الأحكام والقرارات القضائية. بناء علي ما سبق نجد أنه من الضروري العمل علي تقيم استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائي. وسوف تتناول الدراسة تقيم خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وكيفية عملها. وإضافة على ذلك سوف نبحث عن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام الجنائي، وفي الختام سوف نتناول بعض التحديات التي تصاحب استخدام الذكاء الاصطناعي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة الدراسة:

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال رؤية 2030 إلى تعزيز التحول الرقمي ورفع كفاءة الأنظمة الخدمية، ويأتي الذكاء الاصطناعي كأحد العناصر الرئيسية لهذا التحول، حيث يُتوقع أن يُحدث نقلة نوعية في تحقيق العدالة الجنائية واعادة هندسة منظومة العدالة الجنائية. التي تمثل اللبنة الاولي في ضمان الاستقرار المجتمعي، الذي يواجه تحديات معاصرة (كتزايد معدلات الجريمة، وتعقيدات القضايا) وتقتضي تبني حلول مبتكرة تتماشى مع التوجهات التقنية العالمية. ومع ذلك فإن هذا التوجه يطرح إشكاليات جَوهرية تتعلق بمدى توافق هذه التقنيات مع المبادئ القانونية والأخلاقية، كتحيز البيانات، وغياب الشفافية في الخوارزميات، وانعكاساتها على حقوق الأفراد وحرياتهم. وهنا تكمن مشكلة البحث في كيف يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي لتحقيق العدالة الجنائية بالمملكة تماشيًا مع رؤية 2030، مع الحفاظ على المبادئ القانونية والأخلاقية؟

في هذا الإطار، تطرح الدراسة التساؤلات التالية:

1. ما هي الآليات التي يمكن من خلالها للذكاء الاصطناعي أن يصبح أداة فعالة في تحسين كفاءة العدالة الجنائية، خاصة فيما يتعلق بزيادة السرعة والدقة، وما هي التحديات التي قد تواجهه في معالجة القضايا القانونية والإنسانية المعقدة؟

2. هل تتوافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية مع ضوابط التشريعات الإسلامية والأنظمة الوطنية؟

3. كيف تساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحقيق كفاءة العدالة الجنائية وتتلاءم مع أهداف رؤية المملكة 2030؟

4. ما هي المعايير القانونية والأخلاقية التي يجب توافرها لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية بطرق تتوافق مع مبادئ المحاكمة الجنائية العادلة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5. كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية (تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة) في تطوير نموذج سعودي متوازن يجمع بين الابتكار التقني والالتزام بالمبادئ الشرعية؟

6. ما هي التحديات التقنية والبشرية التي قد تحول دون فعالية تطبيق الذكاء الاصطناعي في النظام الجنائي السعودي، وكيف يمكن التغلب عليها لتحقيق التكامل بين التكنولوجيا والعدالة وفقاً لرؤية 2030؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال:

الأهمية العلمية:

أثراء الأدبيات العربية البحثية حول الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية. وتجديد العدالة الجنائية المعاصرة وتحديث المفاهيم القانونية التقليدية. واستكشاف مدي إمكانية تحقيق العدالة الرقمية في ظل التحديات التكنولوجية.

الأهمية العملية:

توطين التقنيات الرقمية في النظام القضائي في المملكة تماشياً مع رؤية 2030. وتعزيز كفاءة العدالة الجنائية من خلال تقليل زمن التقاضي وتحسين نزاهة الأحكام. والمساهمة في تحقيق الاستدامة للعدالة الجنائية وتعزيز الأمن والعدالة في المملكة.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل أساسي للتعرف علي كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لتحقيق العدالة الجنائية بالمملكة تماشيًا مع رؤية 2030، ، من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة مساهمة الذكاء الاصطناعي في تطوير العدالة الجنائية وتعزيز كفاءته.

2. تقييم مدي فاعلية الخوارزميات في دعم العدالة الجنائية وتأثيرها على حقوق المتهمين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. صياغة قواعد لدمج الذكاء الاصطناعي في الإطار التشريعي السعودي.
4. وضع إطار قانوني وأخلاقي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات الجنائية.
5. استكشاف كيفية توظيف البيانات الضخمة لتحليل الأنماط الجنائية وتطوير استراتيجيات وقائية.
6. تقديم إرشادات لضمان التوافق بين استخدام الذكاء الاصطناعي ومبادئ الشريعة الإسلامية.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي، إذ تسلط الضوء علي الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية وصفاً تفصيلياً وبشكل قانوني كما توجد على الواقع من خلال منهجية علمية سليمة. واستخدام المنهج المقارن لإبراز التشريعات الوطنية والاستفادة من التجارب الدولية ذات الصلة.

مصادر وأدوات جمع بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: ويتم الاستعانة بالسجلات الحكومية والقوانين لفهم الانظمة ذات الصلة ومعرفة كيفية تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية، بالإضافة إلى المصادر الثانوية: الكتب، البحوث العلمية، الدراسات، التقارير، المجلات، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني

- الفرع الأول :تعريف الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي
- الفرع الثاني : تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

المطلب الثاني: العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية

- الفرع الأول :النظام القضائي السعودي ومبادئه الأساسية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الفرع الثاني :تحديات العدالة الجنائية في ظل التحولات الراهنة

المبحث الثاني: فعالية الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية

المطلب الأول: تأثير الذكاء الاصطناعي على كفاءة الإجراءات الجنائية

- الفرع الأول :تحسين سرعة ودقة التحقيقات الجنائية
- الفرع الثاني :دعم عملية صنع القرار القضائي

المطلب الثاني: توافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع التشريعات الإسلامية والأنظمة الوطنية

- الفرع الأول :مدى انسجام الخوارزميات مع مبادئ الشريعة الإسلامية
- الفرع الثاني :التحديات القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

المبحث الثالث: الذكاء الاصطناعي وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030

المطلب الأول: مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العدالة الجنائية

- الفرع الأول :تحليل البيانات الضخمة لفهم الأنماط الإجرامية
- الفرع الثاني :تطوير استراتيجيات وقائية باستخدام التقنيات الذكية

المطلب الثاني: ضمانات استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

- الفرع الأول :حماية حقوق المتهمين وضمان المحاكمة العادلة
- الفرع الثاني : آليات الرقابة والمساءلة على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي

المبحث الرابع: نحو نموذج سعودي متكامل للذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

المطلب الأول: التجارب الدولية لاستخدام للذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

- الفرع الأول : تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستخدام للذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية
- الفرع الثاني: تطوير نموذج سعودي متوازن يجمع بين الابتكار التقني والالتزام بالمبادئ الشرعية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثاني: التحديات والحلول المقترحة

- الفرع الأول :التحديات التقنية والبشرية في تبني الذكاء الاصطناعي
- الفرع الثاني :استراتيجيات التغلب على التحديات وبناء القدرات الوطنية

المطلب الثالث: الضمانات المطلوبة في تحقيق العدالة الجنائية والوصول لأهداف رؤية المملكة 2030

الدراسات السابقة:

تهدف دراسة (بن حشيليف و محمد ، 2024) إلى فهم ماهية الذكاء الاصطناعي ومكوناته الأساسية، وشرح كيفية استخدامه في تحقيق العدالة الجنائية، ومعرفة الآليات المختلفة التي تضمن التوافق بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي لتوضيح الوضع الحالي للذكاء الاصطناعي. أوضحت النتائج الرئيسية: قدرة الذكاء الاصطناعي على رصد وتحليل العديد من الصور، وقدرته على التعلم العميق للقواعد، وإسهامه في مجال رصد وتحليل الصور ومراقبة المدانين. توصي الدراسة بالاهتمام بالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والأنظمة الخبيرة من الناحية التكنولوجية، وضرورة مراجعة الخوارزميات المطبقة لنظام الذكاء الاصطناعي عند التنبؤ بالجريمة، وتحديثها باستمرار، ومراجعة الإطار التشريعي الجنائي.

هدفت دراسة (العجماني وسيد، 2024) إلى التعرف على تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المحاكمة الجزائية وتقييم فاعليتها في إصدار الأحكام، إضافة إلى تقييم احتمالية العودة للجرائم، والتعرف على تجربة الإمارات في استخدام هذه التقنيات. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف تقنيات الذكاء الاصطناعي وإمكانياتها وتحليل الدراسات المتخصصة وتجارب الدول الأخرى. من اهم نتائج الدراسة: ان التوجه نحو استخدام الخوارزميات التنبؤية في إصدار الأحكام يثير القلق، يمكن ان يحدث استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية الي مقاومة في التغير من قبل العاملين في مجال العدالة الجنائية. توصي الدراسة بتبني سياسات مفصلة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات الجزائية، وتوجيه المحاكم للتدقيق العميق في الأحكام، وضرورة إلقاء المزيد من الضوء على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هدفت دراسة (الشريعي، 2023) إلى معرفة تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني، مع التركيز على التحديات والفرص التي تطرحها هذه التقنيات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتشخيص تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقييم آثارها على إجراءات التقاضي. من بين النتائج الرئيسية، لا يوجد حتي الان تشريع يواجه مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي. توصي الدراسة بوضع تشريع يواجه مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي، ووضع ضوابط قانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، وتدريب الكوادر القضائية على التعامل مع هذه التقنيات.

تهدف دراسة (مصبح، ٢٠٢١) إلى تحليل تأثير خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وخاصة "العدالة التنبؤية"، على نظام العدالة الجنائية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لفحص تأثير الخوارزميات في مراحل الإجراءات الجنائية، مع تحليل نماذج تطبيقية من دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين. وخلصت الدراسة إلى أن الخوارزميات تساهم في تسريع الإجراءات الجنائية، لكنها تعاني من تحيزات مرتبطة بجودة البيانات المستخدمة في تدريبها، وأن غياب الشفافية في آلية عمل الخوارزميات يضعف حق المتهمين في الطعن بالقرارات، وأن الاعتماد الكامل على الخوارزميات في إصدار الأحكام يهدد السلطة التقديرية للقاضي البشري. وقد أوصت الدراسة بتطوير تشريعات واضحة تنظم استخدام الخوارزميات في النظام الجنائي، وضرورة تدقيق البيانات المُستخدمة في تدريب الخوارزميات، والحفاظ على الدور المركزي للقاضي البشري في صنع القرارات النهائية.

تهدف دراسة (Faghiri، 2022) إلى تعريف الذكاء الاصطناعي ومكوناته الأساسية، وبيان كيفية استخدامه في تحقيق العدالة الجنائية. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي لتوضيح الوضع الحالي للذكاء الاصطناعي، وكيفية النهوض به لتحقيق العدالة. من بين النتائج الرئيسية: قدرة الذكاء الاصطناعي على تنفيذ مهام الشرطة مثل المراقبة والحفاظ على النظام، وقدرة الذكاء الاصطناعي على التعلم الآلي والاستدلال وإجراء تحقيق عالي الجودة. توصي الدراسة بالاهتمام بالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والأنظمة الخبيرة، ومحاولة تشجيع الشركات والأفراد على الاعتماد عليه في عملهم، وضرورة مراجعة الخوارزميات المطبقة لنظام الذكاء الاصطناعي عند التنبؤ بالجريمة، وتحديثها باستمرار.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإطار النظري

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية

يهدف هذا المبحث إلى وضع مقدمة نظرية لفهم مساهمة الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، من خلال تعريف مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني، وعرض النظام القضائي السعودي ومبادئه الأساسية، وتحديد التحديات التي تواجه العدالة الجنائية.

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني

يعد تعريف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني أمرًا ضروريًا لتقييم إمكاناته وتحدياته في العدالة الجنائية. يهدف هذا المطلب إلى تقديم تعريف واضح للذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي، واستعراض أنواع تطبيقاته في العدالة الجنائية.

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي

يعرف الذكاء في اللغة: هو القدرة على الفهم، الاستنتاج، والتفكير النقدي. أما كلمة "الاصطناعي" فتعني ما هو مصنوع، بخلاف الطبيعي. ويعرف الذكاء الاصطناعي اصطلاحًا: هو مجموعة برامج تحاكي الوظائف العقلية البشرية. تصمم هذه الأنظمة لتتعلم، تتواءم وتتفاعل مع البيئة مثل البشر. تستخدم تقنيات مثل التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية لتحليل البيانات وتطوير المخرجات (ابن منظور، 1414 هـ).

العدالة في اللغة مشتقة من "عدل"، وتعني الإنصاف والاستقامة وإعطاء كل ذي حق حقه. أما الجنائية فهي نسبة إلى "جناية"، وتعني الذنب أو الجرم الذي يستوجب العقاب. وتعرف العدالة الجنائية اصطلاحًا: بأنها مجموعة القواعد والإجراءات القانونية التي تحدد الجرائم والعقوبات المقررة لها، وتنظم إجراءات التحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقوبات، بهدف حماية المجتمع من الجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار. وتشمل العدالة الجنائية مختلف مراحل الدعوى الجنائية، بدءًا من جمع الأدلة والتحقيق مع المتهم، مرورًا بمحاكمته أمام القضاء، وصولاً إلى تنفيذ الحكم الصادر بحقه. وتسعى العدالة الجنائية إلى تحقيق التوازن بين حقوق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المجتمع في الأمن والاستقرار وحقوق المتهم في الحصول على محاكمة عادلة وضمان حقوقه القانونية (الفراهيدي، ١٧٠هـ).

تاريخ الذكاء الاصطناعي يمتد على عدة عقود، بدأ منذ منتصف القرن العشرين مع ظهور مفهوم محاولة محاكاة الذكاء البشري. في البداية، تم تطوير برامج بسيطة قادرة على أداء مهام أساسية مثل حل الألغاز الرياضية وفهم اللغة الطبيعية. ومع مرور الوقت، شهدت فترة الستينات والسبعينات طفرة في تطوير نظم أكثر تعقيداً، إلا أن هذه الفترة تزامنت مع ما يُعرف بشتاء الذكاء الاصطناعي" بسبب الإحباط الناتج عن عدم تحقيق الإنجازات المرغوبة. ومع دخول التسعينات، تجدد الاهتمام بشكل كبير بفضل التقدم في تقنيات الشبكات العصبية والتعلم الآلي، مما أسهم في تعزيز آفاق الذكاء الاصطناعي (ساعي، 2024).

في القرن الحادي والعشرين، أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من العديد من مجالات الحياة، بما في ذلك العدالة الجنائية. توسعت التطبيقات الذكية لتحليل البيانات القانونية وتحسين الإجراءات القضائية، مما يزيد من الكفاءة ويعزز العدالة. هذا التطور يفتح آفاقًا جديدة للمستقبل (الجلعود، 1444هـ).

الفرع الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

تتنوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، وتشمل تحليل البيانات الجنائية، والتنبؤ بالجريمة، والتحقيق الجنائي، وتقييم المخاطر، ودعم اتخاذ القرارات القضائية. يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات كبيرة من البيانات المتعلقة بالجرائم، مثل سجلات الشرطة وتقارير الشهود، لتحديد الأنماط والاتجاهات الإجرامية، والتنبؤ بوقوع الجرائم في المستقبل. كما يمكن استخدامه لتحسين كفاءة التحقيقات الجنائية من خلال تحليل الأدلة الرقمية وتحديد المشتبه بهم المحتملين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تقييم مخاطر إعادة الإجرام واتخاذ قرارات بشأن الإفراج المشروط والكفالة. يمكن أن يوفر الذكاء الاصطناعي للقضاة معلومات وبيانات تحليلية قيمة لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة وعادلة، ولكن يجب أن يتم استخدامه بحذر ومسؤولية لضمان حماية حقوق المتهمين.

المطلب الثاني: العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتطلب تطبيق الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية، فهم عميق للنظام القضائي السعودي ومبادئه الأساسية، وتحديد التحديات التي تواجه العدالة الجنائية في ظل التحولات الراهنة. يهدف هذا المطلب إلى تقديم هذا الاستعراض والتحليل.

الفرع الأول: النظام القضائي السعودي ومبادئه الأساسية

يستند النظام القضائي في المملكة العربية السعودية على الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع، مع التأكيد مبادئ العدل والمساواة والإنصاف. يتألف النظام القضائي من عدة أنواع من المحاكم، بما في ذلك المحاكم العامة والمحاكم الجزائية والمحاكم التجارية والمحاكم العمالية، فضلاً عن ديوان المظالم الذي يختص بالنظر في الطعون ضد القرارات الإدارية. يكفل النظام القضائي السعودي حق المتهم في محاكمة عادلة، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحامٍ والحق في تقديم الأدلة والحق في الطعن في الأحكام. يسعى النظام القضائي السعودي إلى تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع، مع التقيد بتطبيق الشريعة الإسلامية بما يتفق مع مقتضيات العصر (المديني، 2024).

الفرع الثاني: تحديات العدالة الجنائية في ظل التحولات الراهنة

تواجه العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية العديد من التحديات في ظل التحولات الراهنة، بما في ذلك زيادة حجم القضايا، وتعقيد الجرائم، والتطورات التقنية السريعة. يتطلب التعامل مع هذه التحديات تطوير كفاءة النظام القضائي وتحسين أدائه، وتحديث التشريعات والإجراءات، وتأهيل الكوادر القضائية. يمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في مواجهة هذه التحديات من خلال تحليل البيانات الجنائية، وتحسين كفاءة التحقيقات، ودعم اتخاذ القرارات القضائية. ومع ذلك، يجب أن يتم تبني الذكاء الاصطناعي بحذر ومسؤولية لضمان حماية حقوق المتهمين والحفاظ على نزاهة النظام القضائي. ويجب أن يتم وضع قوانين ولوائح واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، وأن يتم إنشاء آليات للرقابة والمساءلة لضمان استخدامه بشكل أخلاقي ومسؤول (Sobenin & Sushina، 2020).

المبحث الثاني: فعالية الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعتبر الذكاء الاصطناعي خطوة نوعية في العديد من المجالات، ويبرز دوره المتزايد في منظومة العدالة الجنائية كفرصة لتحسين الكفاءة والدقة. يهدف هذ المبحث إلى استكشاف الإمكانات والآثار المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق، وذلك من خلال تحليل تأثيره على الإجراءات الجنائية وعملية صنع القرار القضائي، مع الأخذ في الاعتبار التحديات القانونية والأخلاقية المصاحبة، سعيًا نحو تحقيق فهم متكامل وموضوعي لدور الذكاء الاصطناعي في خدمة العدالة.

المطلب الأول: تأثير الذكاء الاصطناعي على كفاءة الإجراءات الجنائية

يعد الذكاء الاصطناعي أداة فاعلة لتحسين كفاءة منظومة العدالة الجنائية، حيث تتيح تطبيقاته المتنوعة قدرات استثنائية في تسريع الإجراءات وتحسين دقتها. يهدف هذا المطلب إلى استكشاف هذا التأثير، من خلال دراسة كيفية مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين سرعة ودقة التحقيقات الجنائية، ودعم عملية صنع القرار القضائي، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق عدالة أكثر فعالية (المغربي، 2023).

الفرع الأول: تحسين سرعة ودقة التحقيقات الجنائية

يعد الذكاء الاصطناعي أداة قوية لتحسين سرعة ودقة التحقيقات الجنائية، حيث يمكنه تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة وكفاءة تفوق القدرات البشرية، مما يساعد في تحديد المؤشرات والروابط الغامضة التي قد تفوت المحققين. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي فحص سجلات المكالمات، والبيانات المالية، ووسائل التواصل الاجتماعي لتحديد المشتبه بهم المحتملين، والتنبؤ بالأنشطة الإجرامية، وكشف الضحايا المحتملين، كما يمكن استخدام تقنيات التعرف على الوجوه لتحليل لقطات الفيديو من كاميرات المراقبة لتحديد هوية المجرمين ومتابعة تحركاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في ترجمة اللغات وتحليل اللهجات المختلفة، مما يسهل عملية جمع المعلومات من مصادر متعددة. يساهم هذا التحسين في السرعة والدقة في تقليل الأخطاء وتوفير الوقت والجهد، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر فعالية (زغلول، 2023).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثاني: دعم عملية صنع القرار القضائي

يعزز الذكاء الاصطناعي عملية صنع القرار القضائي، حيث يمكنه توفير معلومات وبيانات تحليلية قيمة للقضاة لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة وعادلة. ويمكن للذكاء الاصطناعي تحليل السوابق القضائية، والقوانين، واللوائح لتحديد القضايا المشابهة، وتقديم توصيات بشأن الأحكام المرجحة، كما يمكنه فحص الأدلة المقدمة في القضية، وتحديد مدى حجيتها، وتوقع احتمالية نجاح الدعوى أو فشلها. يساعد هذا الدعم في تقليل التحيز البشري وضمان المساواة في تطبيق القانون، ويساهم في اتخاذ قرارات قضائية أكثر دقة واتساقًا، مما يعزز الثقة في النظام القضائي. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي لا يحل محل القاضي، بل يعمل كأداة مساعدة، ويبقى القرار النهائي للقاضي بناءً على تقديره الشخصي وظروف القضية (انفيص و الصواني، 2023)

المطلب الثاني: توافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع التشريعات الإسلامية والأنظمة الوطنية

يعتبر التوافق بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي والشريعة الإسلامية والأنظمة الوطنية تحديًا وفرصة في آن واحد. يهدف هذا المطلب إلى الاطلاع هذا التوافق، من خلال تقييم مدى انسجام الخوارزميات مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والوقوف علي التحديات القانونية والأخلاقية التي قد تتضح عند استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، وذلك لضمان تطبيق هذه التقنيات بطريقة آمنة ومنسجمة مع القيم الدينية والقانونية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الأول: انسجام الخوارزميات مع مبادئ الشريعة الإسلامية

يتطلب استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية التأكد من توجيه الخوارزميات للعمل بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يجب أن تكون هذه الخوارزميات عادلة، وغير متحيزة، وتحترم حقوق الإنسان، كما يجب أن تضمن حماية البيانات الشخصية والخصوصية، وعدم استخدامها لأغراض غير مشروعة. يتطلب تحقيق هذا الانسجام تعاونًا بين علماء الشريعة وخبراء الذكاء الاصطناعي لتطوير خوارزميات تتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية، مع مراعاة التغيرات والتطورات التكنولوجية المستمرة. يجب أن تكون الخوارزميات شفافة وقابلة للمراجعة لضمان عدم وجود أي تحيزات خفية أو تأثيرات غير مرغوب فيها (المعيبد، 2023).

الفرع الثاني: التحديات القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية العديد من التحديات القانونية والأخلاقية التي يجب معالجتها لضمان استخدامه بشكل مسؤول وعادل. تشمل هذه التحديات مسائل المسؤولية والمساءلة في حالة حدوث أخطاء أو تحيزات في الخوارزميات، حيث يجب تحديد من هو المسؤول عن هذه الأخطاء وكيف يمكن تصحيحها. كما تشمل التحديات مسائل الشفافية والقدرة على تفسير القرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي، حيث يجب أن يكون من الممكن فهم كيف توصل الذكاء الاصطناعي إلى قرار معين، وكيف يمكن للمتضررين الاعتراض عليه. بالإضافة إلى ذلك، يجب معالجة مسائل الخصوصية وحماية البيانات، وضمان عدم استخدام الذكاء الاصطناعي لانتهاك حقوق الإنسان أو التمييز ضد فئات معينة من الناس. يتطلب التغلب على هذه التحديات وضع قوانين ولوائح واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، وإنشاء آليات للرقابة والمساءلة لضمان استخدامه بشكل أخلاقي ومسؤول (التونسي و المعلم ، 2024).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثالث: الذكاء الاصطناعي وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030

تشكل تقنيات الذكاء الاصطناعي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 ، حيث تُركز الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بموجب الترتيبات التنظيمية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (292)- على حوكمة البيانات ودعم التطوير التقني. ووفقاً للمادة (ثالثاً)، تهدف الهيئة إلى تطوير الحلول التقنية وبناء الكفاءات الوطنية المتخصصة، بما يدعم كفاءة العدالة الجنائية عبر تقنيات رقمية متطورة، كتلك المُشار إليها في اختصاصات الهيئة ببناء السجلات الحكومية الرقمية. كما يُلزم النظام بضوابط صارمة لرفع مستوى الوعي بالسياسات والأحكام ذات الصلة، مما يضمن استخداماً عادلا للتقنيات الحديثة في القطاع القضائي (مجلس الوزراء السعودي، 2020).

المطلب الأول: مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العدالة الجنائية

يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على مساهمات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العدالة الجنائية، مع التركيز على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز الأمن وتحقيق العدالة.

الفرع الأول: تحليل البيانات الضخمة لفهم الأنماط الإجرامية

للذكاء الاصطناعي القدرة على تحليل البيانات المتعلقة بالجرائم، بما في ذلك سجلات الشرطة، وتقارير الطب الشرعي، وبيانات وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بهدف تحديد السلوك الإجرامي المتكرر، والتنبؤ بوقوع الجرائم في المستقبل، وتحديد المناطق الأكثر عرضة للخطر. يمكن لهذه الاستنتاجات أن تساعد في توجيه جهود الشرطة والجهات الأمنية بشكل أكثر فعالية، والتركيز على المناطق التي تحتاج إلى اهتمام خاص. كما يمكن أن تساعد في معرفة المشتبه بهم المحتملين وتوقع سلوكهم، مما يسهم في منع وقوع الجرائم قبل حدوثها. بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام هذه الاستنتاجات لتحسين فهم اسباب الجريمة وتطوير استراتيجيات فعالة لمعالجتها. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكشف عن علاقات وأنواع معقدة قد لا تكون واضحة للمختصين من العنصر البشري، مما يوفر رؤى جيدة لصناع القرار في مجال العدالة الجنائية. هذه القدرة على تفسير البيانات الضخمة تمثل إضافة نوعية لتحسين الأمن العام وكفاءة مكافحة الجريمة (الشهري، 2024).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثاني: تطوير استراتيجيات وقائية باستخدام التقنيات الذكية

لا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات والكشف عن الأنماط الإجرامية، بل يمتد ليشمل تطوير استراتيجيات وقائية مبتكرة باستخدام التقنيات الذكية. يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة إنذار مبكر تعتمد على الاستشعار عن بعد وتحليل البيانات في الوقت الفعلي للتنبؤ بوقوع الجرائم واتخاذ التدابير اللازمة لمنعها. كما يمكن استخدامه في تطوير برامج توعية وتثقيف تستهدف الفئات الأكثر عرضة للخطر، وتساعد في تغيير السلوكيات السلبية التي قد تؤدي إلى ارتكاب الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تصميم بيئات آمنة من خلال تحسين أنظمة المراقبة والإضاءة وتحديد نقاط الضعف الأمنية. يمكن استخدام تقنيات التعرف على الوجوه وتحليل السلوك للكشف عن الأفراد المشبوهين في الأماكن العامة واتخاذ الإجراءات المناسبة. هذه الاستراتيجيات الوقائية الذكية تساهم في خلق مجتمعات أكثر أمانًا وتقليل معدلات الجريمة.

المطلب الثاني: ضمانات استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

على الرغم من الفوائد العديدة التي يمكن أن يحققها الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، إلا أن استخدامه يثير مخاوف بشأن حماية حقوق المتهمين وضمان المحاكمة العادلة. يهدف هذا المطلب إلى استكشاف الضمانات اللازمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي ومسؤول، مع التركيز على حماية حقوق المتهمين وتطوير آليات الرقابة والمساءلة على أنظمة الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: حماية حقوق المتهمين وضمان المحاكمة العادلة

يتطلب استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية اتخاذ تدابير فعالة لحماية حقوق المتهمين وضمان حصولهم على محاكمة عادلة. يجب التأكد من أن الخوارزميات المستخدمة في تحليل الأدلة وتقييم المخاطر عادلة وغير متحيزة، وأنها لا تميز ضد أي فئة من الناس على أساس الجنس، أو العرق، أو الدين، أو أي عوامل أخرى غير ذات صلة. يجب أن يكون المتهمون قادرين على فهم كيفية عمل هذه الخوارزميات وكيفية تأثيرها على قرارات المحكمة، وأن يكون لديهم الحق في الاعتراض على النتائج التي تتوصل إليها. يجب أن يتمتع المتهمون بالحق في الاستعانة بمحامٍ يمكنه فهم الجوانب التقنية للذكاء الاصطناعي وتقديم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المشورة القانونية المناسبة. يجب أن يكون هناك شفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم، وأن يتم توثيق جميع العمليات والقرارات التي تتخذها هذه الأنظمة. تضمن هذه الإجراءات حماية حقوق المتهمين والحفاظ على نزاهة النظام القضائي (المغربي، 2023)

الفرع الثاني: آليات الرقابة والمساءلة على أنظمة الذكاء الاصطناعي

يجب وضع آليات رقابة ومساءلة فعالة على أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في العدالة الجنائية لضمان عملها بشكل صحيح وأخلاقي. يلزم أن تكون هناك هيئة مستقلة مسؤولة عن تقييم أداء هذه الأنظمة والتحقق من امتثالها للمعايير القانونية والأخلاقية. ينبغي أن تكون هذه الهيئة قادرة على التدخل في حالة وجود أي أخطاء أو تحيزات في الخوارزميات المستخدمة، وأن تكون لديها القدرة على تصحيح هذه الأخطاء ومنع تكرارها. يتعين أن تكون هناك آليات للتعويض عن الأضرار التي قد تنجم عن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل غير صحيح أو غير عادل. يستلزم أن يكون هناك تدريب مستمر للقضاة والمحامين والمسؤولين الآخرين في مجال العدالة الجنائية على استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال ومسؤول. هذه الآليات تضمن أن الذكاء الاصطناعي يستخدم لتحقيق العدالة وليس لتقويضها (الفقي، 2023)

المبحث الرابع: نحو نموذج سعودي متكامل للذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تطوير نموذجاً متكاملاً للذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، يستفيد من التجارب الدولية الناجحة ويتكيف مع السياق المحلي، مع مراعاة التحديات التقنية والبشرية. يهدف هذا المبحث إلى استكشاف هذا المسعى، من خلال دراسة التجارب الدولية، واقتراح استراتيجيات للتغلب على التحديات وبناء القدرات الوطنية، وذلك بهدف تحقيق رؤية المملكة 2030 في مجال العدالة الجنائية (المعيبد، 2023)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأول: التجارب الدولية لاستخدام للذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

يمكن للمملكة العربية السعودية أن تستفيد بشكل كبير من التجارب الدولية في مجال استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، من خلال دراسة المشاريع الناجحة، وتطبيقها في السياق السعودي. يهدف هذا المطلب إلى استعراض هذه التجارب وتحديد إمكانية تطبيقها في المملكة.

الفرع الأول : تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستخدام للذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

يهدف مشروع دولة الإمارات العربية المتحدة في "الذكاء القضائي" إلى تحسين الكفاءة عن طريق مساعدة القضاة والمحامين بحلول ذكية لإدارة القضايا وتسريع الإجراءات، وتقليل الأخطاء البشرية وتوفير الوقت والجهد. كما تسعى الإمارات لإطلاق مبادرات تدريبية لزيادة وعي القضاة والموظفين المختصين بالتكنولوجيا الذكية في النظام القضائي.

ويتم دراسة السوابق القضائية وتكرار ارتكاب المتهم للفعل الإجرامي. يقدم هذا النظام تحليلاً شاملاً لموقف المتهم أمام القاضي من خلال جمع البيانات المتعلقة بجميع القضايا السابقة. وبهذا يستطيع القاضي أن يحصل على فكرة واضحة حول موقف المتهم الحالي، مما يمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة، سواء بتحديد كفالته أو الإفراج أو غيره من التدابير (العجماني وسيد، 2024).

وتقدم تجربة إمارة أبوظبي نظام "المستشار الذكي" الذي يسعي إلى تسريع عملية اتخاذ القرار القضائي وتحقيق العدالة بأعلى مستويات الجودة والكفاءة. النظام يوفر حلولاً مبتكرة تمكن القضاة من الاطلاع السريع على كل ما يتعلق بالقضية، مما يساعد في اختصار الوقت المستغرق للبت في القضايا بنسبة تصل إلى 94%.

النتائج أظهرت تمكّن الدائرة من تقليص عدد القضايا المرتجعة إلى المحاكم بما يعادل 60%، مع التركيز على التطور التكنولوجي لخدمة المجتمع. هذه الجهود تتوافق مع الانظمة الوطنية لدولة الإمارات، كما ورد في تقرير المؤشر الدولي للذكاء الاصطناعي (العجماني و سيد، 2024).

الفرع الثاني: تطوير نموذج سعودي متوازن يجمع بين الابتكار التقني والالتزام بالمبادئ الشرعية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من خلال دراسة التجارب الدولية في مجال استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، يمكن للمملكة العربية السعودية أن تستفيد من هذه التجارب لتطوير نموذج خاص بها. يجب أن يتم التركيز على تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي تتوافق مع القيم الإسلامية والثقافة المحلية، وأن يتم تصميمها لتلبية الاحتياجات الخاصة للنظام القضائي السعودي. يجب أن يتم بناء القدرات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال تدريب الكوادر الوطنية وتطوير البنية التحتية اللازمة. يجب أن يتم وضع قوانين ولوائح واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، وأن يتم إنشاء آليات للرقابة والمساءلة لضمان استخدامه بشكل أخلاقي ومسؤول. يجب أن يتم إجراء تقييم دوري لأداء هذه الأنظمة للتأكد من فعاليتها وعدالتها. من أجل بناء نموذج سعودي متكامل للذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية يحقق أهداف رؤية المملكة 2030.

المطلب الثاني: التحديات والحلول المقترحة

يواجه تبني الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية العديد من التحديات التقنية والبشرية التي يجب معالجتها لضمان نجاح هذا التبني. يهدف هذا المطلب إلى تحديد هذه التحديات واقتراح استراتيجيات للتغلب عليها وبناء القدرات الوطنية.

الفرع الأول: التحديات التقنية والبشرية في تبني الذكاء الاصطناعي

تشمل التحديات التقنية في تبني الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية قلة البيانات المتاحة، وصعوبة جمع البيانات وتخزينها وتحليلها، ونقص الخوارزميات المناسبة، ومشاكل التحيز والتمييز في الخوارزميات. تشمل التحديات البشرية نقص الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الذكاء الاصطناعي، ومقاومة التغيير من قبل بعض القضاة والمحامين والمسؤولين الآخرين في مجال العدالة الجنائية، ومخاوف بشأن فقدان الوظائف بسبب الأتمتة. يجب معالجة هذه التحديات من خلال الاستثمار في تطوير البنية التحتية للبيانات، وتطوير خوارزميات عادلة وغير متحيزة، وتدريب الكوادر الوطنية، وتوعية الجمهور بفوائد الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية. يجب أن يتم التعامل مع هذه التحديات بشكل استباقي لضمان تبني الذكاء الاصطناعي بشكل سلس وفعال.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثاني: استراتيجيات التغلب على التحديات وبناء القدرات الوطنية

للتغلب على التحديات التي تواجه تبني الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية وبناء القدرات الوطنية، يجب وضع استراتيجية شاملة تتضمن عدة عناصر. يجب الاستثمار في التعليم والتدريب لتأهيل الكوادر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، وتقديم برامج تدريبية متخصصة للقضاة والمحامين والمسؤولين الآخرين في مجال العدالة الجنائية. يجب تشجيع البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، وتقديم الدعم المالي والتقني للشركات الناشئة والباحثين الذين يعملون في هذا المجال. يجب إنشاء مراكز تميز للذكاء الاصطناعي في الجامعات والمؤسسات البحثية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لإجراء البحوث والتجارب. يجب بناء شراكات مع الشركات والمنظمات الدولية الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي للاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم. هذه الاستراتيجيات تساعد في بناء القدرات الوطنية وتسريع تبني الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية.

المطلب الثالث: الضمانات المطلوبة في تحقيق العدالة الجنائية والوصول لأهداف رؤية المملكة 2030

ينبغي أن تضمن عمليات الذكاء الاصطناعي أنظمة عدالة شفافة وغير متحيزة، مع توفير فرص متساوية لجميع الأفراد المتهمين .يتعين وجود آليات للمراجعة والتدقيق لضمان عدم وجود تحيزات خوارزمية تؤثر سلبًا على فئات معينة .إضافةً إلى ذلك، من المهم ضمان حماية البيانات الشخصية والخصوصية للمتهمين والضحايا على حد سواء، مع الامتثال الكامل للأنظمة والقوانين المحلية والدولية ذات الصلة .لتحقيق أهداف رؤية 2030، ومن الضروري أن يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة النظام القضائي، وتسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف، وتحسين جودة القرارات القضائية، ويتعين أن يكون هناك تركيز على تطوير حلول مبتكرة لمكافحة الجريمة، وتحسين الأمن العام، وتعزيز ثقة المجتمع في النظام القضائي .وأخيرًا، من الضروري أن يتم تبني الذكاء الاصطناعي بشكل مستدام ومسؤول، مع ضمان تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق الإنسان والقيم المجتمعية (المعيبد، 2023).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، نجد أن توظيف الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية يفتح آفاقًا واعدة لتحقيق تقدم كبير في الكفاءة والدقة والعدالة، بما يتوافق مع رؤية 2030. ومع ذلك، يجب أن يتم هذا الدمج بحذر وعناية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات القانونية والأخلاقية والتقنية التي قد تنشأ.

لقد استعرضت الدراسة إمكانيات للذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الجنائية، والتنبؤ بالجريمة، ودعم اتخاذ القرارات القضائية. كما سلطت الضوء على أهمية وضع إطار قانوني وأخلاقي واضح ينظم استخدام هذه التقنيات، ويضمن حماية حقوق المتهمين والحفاظ على مبادئ الشريعة الإسلامية.

من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتطوير نموذج سعودي متكامل، يمكن للمملكة أن تحقق التوازن بين الابتكار التقني والالتزام بالقيم الشرعية، وأن تستخدم الذكاء الاصطناعي لتعزيز العدالة والأمن في المجتمع.

نتائج الدراسة

1. تمتع تقنيات الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تسريع الإجراءات الجنائية وتقليل أوقات التقاضي.
2. يتيح الذكاء الاصطناعي تحليل كميات كبيرة من البيانات بدقة لتحديد الأنماط الإجرامية واتجاهات الجريمة.
3. يزود الذكاء الاصطناعي القضاة بمعلومات وبيانات تحليلية موثوقة، مما يعزز دقة اتخاذ القرارات.
4. قد يؤدي التحيز في البيانات المستخدمة في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى نتائج غير عادلة.
5. غياب الشفافية في طريقة عمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي يثير مخاوف بشأن المساءلة والطعن في القرارات.
6. يجب التأكد من أن استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
7. هناك حاجة إلى بنية تحتية تقنية قوية وكوادر مؤهلة لتطبيق الذكاء الاصطناعي بفعالية في النظام القضائي.
8. يجب وضع ضمانات لحماية حقوق المتهمين وضمان المحاكمة العادلة عند استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات الجنائية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

توصيات الدراسة

1. ضرورة وضع تشريعات واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام الجنائي، وتحدد المسؤوليات والمساءلة.
2. يجب التأكد من جودة البيانات المستخدمة في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي وتنظيفها من التحيزات.
3. يجب العمل على جعل خوارزميات الذكاء الاصطناعي أكثر شفافية وقابلية للتفسير.
4. يجب تدريب الكوادر القضائية والقانونية على استخدام وفهم تقنيات الذكاء الاصطناعي.
5. يجب دراسة التجارب الدولية الناجحة في استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية وتكييفها مع السياق السعودي.
6. هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث حول الآثار القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية.
7. يجب تعزيز التعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة والأكاديمية لتطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية.
8. يجب توعية الجمهور بفوائد ومخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية لتعزيز الثقة والقبول.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم محمد السعدي الشريعي. (2023). تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام المحاكم المدنية. (3، المحرر) مجلة القانون والتقنيات الناشئة، الصفحات 109-62. doi:https://doi.org/10.54873/jolets.v3i2.166

ابن منظور. (1414 ه). لسان العرب (الإصدار 14، المجلد الطبعة الثالثة). دار صادر.

أبو لقاسم محمد انفيص ، ونسرين عبد العزيز الصواني. (2023). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الجنائية: التحديات والفرص في السياق الليبي. المجلة الدولية للعلوم والتقنية 2، الصفحات 1-8.

أحمد عبد الواحد العجماني، ومحمد نور الدين سيد. (2024). استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الناجزة في الإمارات العربية المتحدة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية(2)، الصفحات 460-429. doi:https://doi.org/10.36394/jls.v21.i2.15

أحمد مصطفى الفقي. (2023). استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجنائية الفرص والتحديات. مجلة القانون والتقنيات الناشئة(٢)، الصفحات ٥٧١-٦٢٤. تم الاسترداد من https://doi.org/10.54873/jolets.v3i2.158

أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود. (1444ه). أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء. الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء).

آيات أحمد التونسي، وسليمان محمد المعلم . (2024). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية. المجلة العربية للنشر العلمي(2)، الصفحات 394-368.

ايناس خلف الخالدى. (2021). حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي "AI" في النظم القضائية وبيئتها "CEPEJ". مجلة البحوث والدراسات الشرعية(116).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إيهاب عبد الغنى عثمان المغربي. (2023). انعكاسات التكنولوجيا الحديثة على الدعوى الجنائية. المجلة القانونية(5)، الصفحات 2651-2732.

البراء جمعان محمد الشهري. (2024). استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة. المجلة العربية للنشر العلمي(7)، الصفحات 73-92. تم الاسترداد من https://www.ajsp.net/index.php/ajsp/article/view/1095

الخليل بن أحمد الفراهيدي. (١٧٠هـ). العين. (مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي ، المحررون) العراق: دار ومكتبة الهلال.

طارق أحمد ماهر زغلول. (2023). خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية التنبؤية دراسة وصفية تحليلية تأصيلية مقارنة. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية(2)، الصفحات 31-306. تم الاسترداد من https://journals.ekb.eg/article_301534.html

علاء ساعي. (2024). الذكاء الاصطناعي. الرياض: دار رسلان.

عمر إبراهيم المعيبد. (2023). المسؤوليَّة الجزائيَّة الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي دراسة تحليلية مقارنة. المجلة العربية للدراسات الامنية. تم الاسترداد من https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/67291

عمر عبد المجيد مصبح. (٢٠٢١). استخدام خوارزميات العدالة التنبؤية في نظام العدالة الجنائية: الآفاق والتحديات. (١٠، المحرر) المجلة الدولية للقانون. doi: ٢٣٣-٦٦ . https://doi.org/10.29117/irl.2021.0161

مجلس الوزراء السعودي. (2020). الترتيبات التنظيمية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (المعدل بالقرار رقم 195 (2023، 15 مارس).)، 2020. الرياض، المملكة العربية السعودية: مجلس الوزراء السعودي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

محمد بن خليفة بن راشد المديني. (2024). دور الذكاء الاصطناعي في إثبات الجرائم والوقاية منها: دراسة فقهية. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية(208)، الصفحات 217 – 270. تم الاسترداد من https://journals.iu.edu.sa/ILS/Main/Article/14706

ناصر بن حشيليف، وجيلالي محمد . (2024). استخدام الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجنائية. مجلة ضياء للدراسات القانونية(1)، الصفحات 17–26. تم الاسترداد من

https://asjp.cerist.dz/index.php/en/article/260074

وفاء ميموني ، ونور الدين عماري . (2024). توظيف الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية الحديثة. Annales de l’université d’Alger(3)، الصفحات 61–72. تم الاسترداد من

https://asjp.cerist.dz/en/article/253983

Faghiri, A. K. (2022). The Use of Artificial Intelligence in The Criminal Justice System (A Comparative Study). Webology.(5)

T Sushina ،A Sobenin. (2020). Artificial Intelligence in the Criminal Justice System: Leading Trends and Possibilities. Advances in Social Science, Education and Humanities Research.437-432

V F LAPSHIN ،S A KORNEEV ،R V KILIMBAEV. (2020). The use of artificial intelligence in criminal law and criminal procedure systems. IOP Conference Series: Materials Science and Engineering.(1)